A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.60
9 December 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد روجرز (بليز)
(نائب الرئيس)

- خطاب السيد فردريك شيلوبه ، رئيس جمهورية زامبيا

- التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية [٢٧]

(أ) تقرير الامين العام

(ب) مشروع قرار

- مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) [٣٨]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

في غياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد روجرز (بليز)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

خطاب السيد فردريك شيلوبه ، رئيس جمهورية زامبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب رئيس جمهورية زامبيا .

اصطحب السيد فردريك شيلوبه ، رئيس جمهورية زامبيا إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، باسم الجمعية العامة ، أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية زامبيا ، فخامة السيد فردريك شيلوبه ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس شيلوبه (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئ ، باسم جمهورية زامبيا حكومة وشعبا ، الرئيس ستويان غانيف على انتخابه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين . إن انتخابه اعتراف بأدائه المرموق والبارز في خدمة بلده مثلما هو تقدير واجب لبلغاريا التي يعد التزامها بالمثل العليا للأمم المتحدة معروفا حق المعرفة . ونحن جميعا نعتمد على حنكته الدبلوماسية المعروفة في الوصول بمداولاتنا إلى خاتمة ناجحة . كما أود أن أشيد بسلفه ، سعادة السفير صمير الشهابي من المملكة العربية السعودية ، على ما أظهره من كفاءة وحكمة مكنتاه من إدارة مداولات الدورة الماضية بنجاح عظيم .

واسمحوا لي في هذه المناسبة السارة أن أعرب عن تهاني وفدي لسعادة السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة . فقد قام ، في غضون السنة التي شغل فيها منصبه ، بمبادرات محمودة تستهدف تعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده . فهو يسهر حقا على ضمان ألا يؤدي انتهاج الدبلوماسية المتعددة الأطراف إلى النيل من مكانة وفعالية الأمم المتحدة . وقد واصلت الأمم المتحدة ، في ظل قيادته

القديرة ، تحقيق نجاح عظيم في بقاع كثيرة من العالم مازالت تتولى فيها مهام مستمرة .

هذه الدورة للجمعية العامة تنعقد في سياق بيئة سياسية وأيديولوجية عالمية متغيرة . فقد انهار الستار الحديدي ؛ وهذا السيناريو الجديد يشكل لنا جميعا مجموعة من الفرص ومن التحديات الجديدة . ومن جهة أخرى ، ليس هناك ما يدعو العالم الآن إلى عدم السعي إلى تحقيق نزع السلاح الكامل وتهيئة الشروط اللازمة لغزل خيوط النسيج الاجتماعي السياسي القادر على إدامة التنمية البشرية الشاملة .

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تبديد الظلمات المتكاثفة لتهديد المحرقة النووية الذي كان يحدق بالأطراف المتخاصمة وغير المتخاصمة سواء بسواء . وتسنح أمام العالم الآن فرص غير محدودة . والموارد البشرية والمالية والتقنية والتكنولوجيا التي كان شغلها الشاغل في الماضي استكشاف أكثر أساليب الإبادة فعالية ، يمكن أن توجه الآن صوب تعزيز مقومات الحياة . إن الأسلحة النووية هي ببساطة أسلحة للتدمير الشامل . ولنا جميعا مصلحة مؤكدة في أن تدمر الآن هذه الأسلحة بأكثر الطرق وضوحا على مرأى من البشرية جمعاء . فإبقاء هذه الأسلحة ضمن الترسانة العسكرية لأي بلد لا يمكن إلا أن يثير شكوكا لا داعي لها وأن يدعو الآخرين إلى فعل الشيء نفسه لأسباب تتعلق بالأمن والحفاظ على المكانة الوطنية . ولذا فإن من المهم أن يضاعف المشتركون في المحادثات المتعلقة بالحد من القوات النووية الاستراتيجية جهودهم وأن يصلوا بهذه المحادثات إلى نتيجة ناجحة . إن البشرية تستطيع الآن أن تطالب ، عن حق ، بنزع عام وكامل للسلاح .

ومن المشجع أن نلاحظ أن انتهاء نظام القطبين في العلاقات الدولية قد أدى ، بوجه خاص ، إلى محادثات مثمرة تستهدف الحد من القوات التقليدية في أوروبا . فلقد ظلت أوروبا لفترة طويلة للغاية بؤرة تتركز فيها الأسلحة النووية والتقليدية على السواء ، مما زاد من تربص كل من الكتلتين الشرقية والغربية بالأخرى . إن أوروبا تتخلص الآن من تعقيدات الماضي وتتطلع بثقة إلى الأمام .

من الظواهر المزعجة التي اقترنت بانتهاء الحرب الباردة ظهور النزعات القومية الضيقة . فانبعاث التطلعات القومية المدمرة في عالم اليوم أضاف إلى الصراع الاقليمي بعدا يهدد السلم العالمي . ففي أوروبا تتفتت أمم الامس العملاقة إلى فصائل تتناحر في حروب بين الاشقاء تُسخر فيها كميات من الموارد البشرية والمادية كان يصعب تصورها في الماضي . وبات كثير من الصراعات الاقليمية متعذرا على الحل أكثر من أي وقت مضى . وفي بعض الحالات ، تعرضت مجتمعات كاملة لدمار كامل .

وافريقيا لم تسلم على الإطلاق من هذه المصائب . والصومال بلد يخر اليوم صريعا . فالمصالح القبلية والإثنية تتنافس الآن على المقابر . ولم تعد للحياة أية قيمة ولا يزال هذا البلد العظيم ينزف على أيدي شعبه . وقد أدى مزيج الجفاف والحرب الاهلية إلى بؤس إنساني ذي أبعاد مهولة .

ومع انقضاء الحرب الباردة قامت ضرورة وضع هيكل عالمي جديد لرفاهية البشرية ومستقبلها . والمطالبة بنظام عالمي جديد ليست امرا جديدا . فنحن جميعا نحلم بعالم يمكن فيه تحقيق قدرات الإنسان الكاملة في ظروف تسودها الحرية والكرامة . بيد أنه للأسف لم تترجم الكلمات المتعلقة بنظام عالمي جديد إلى أعمال ملموسة . وقد بقيت الفكرة تختمر في النفوس لفترة طويلة جدا جعلت الكثيرين منا يخشون أنها لن ترى النور . وقد آن الاوان للمجتمع الدولي أن يرعى هذه الفكرة لتؤتي ثمارها . يجب ألا نخشى الآن من أن تكون ولادة نظام اقتصادي عالمي مجد عقيمة أو أن تذهب جهود كل من ينتجون الموارد العالمية ويوزعونها هباء . إن هيكل العالم الافضل الذي أتصوره ، إذا قام على أسس صحيحة وسليمه ، يجب أن يجعل القوة المادية لدولة واحدة أقل أهمية . والدول الصغيرة يتعين أن تتمتع بنفس التقدير الذي تتمتع به الدول الكبيرة وأن تنال شرفها عن طريق مساهمتها في القضايا العامة . ويجب أن يكون هناك ايمان في العالم أجمع بتكريس جميع الموارد العاملة لصالح الشعوب كافة .

إن النظام العالمي الجديد حتمية دولية اليوم . وهو مشروع مشترك لنا جميعا . فلكل دولة عضو في الجمعية العامة مصلحة فيه . وبذلك يتعين أن يعبر إنشاؤه عن هذه الحقيقة البسيطة والمحركة . وبالتالي علينا جميعا أن لا نسهم في تعريف النظام العالمي الجديد هذا فحسب ، بل أيضا في رعايته . يجب أن يتحلى بسمة فريدة باعتبارها أهم العلائم المميزة له . وينبغي أن يقوم على المساواة والوضوح . ولا ينبغي لأية دولة بمفردها ، مهما كان حجمها أو قوتها ، أن تفرض إرادتها على تعريف النظام العالمي ومضمونه . فهو ملكية مشتركة لنا ويجب أن ينتج عن توافق عالمي في الآراء .

ومنظومة الامم المتحدة بداية رائعة للغاية ، وعن طريقها ستكون آمالنا التي نعلقها على المستقبل ، التي يشاطرنا فيها آخرون ، في السابق واليوم ، أي حلم السعادة لمئات الملايين من البشر ، والامل في عالم حر ومزدهر وآمن ، في متناول أيدينا . وليس علينا إلا أن نتحرك لتحقيقه . فلنجعل آلية الامم المتحدة آلية سلسة ، فمستقبل البشرية يتوقف عليها .

ونحن في زامبيا يساورنا قلق شديد ، ولهذا السبب فنحن نرحب "بخطة للسلام" ، التي أصدرها الامين العام في حزيران/يونيه من هذا العام . وسيجري ، عن طريق "خطة للسلام" ، تعزيز عملية الدراسة والتفاوض فيما بين الحكومات . وسيتم استكشاف سبل ووسائل تطوير الهياكل الدائمة لحفظ السلم والامن الدوليين . وأتوقع بإخلاص أن يحظى الفريق العامل المشكل لهذا الغرض بتعاون بلدي الكامل . ونحن بحاجة إلى نهج متكامل عند تناولنا لمشاكل العالم متعددة الاوجه .

ولا يزال عالمنا يواجه الواقع غير المريح لانقسامه إلى كتلتين ، الاغنياء والفقراء ، الشمال والجنوب . ومع انقضاء الحرب الباردة اكتسب الانقسام بين الشمال والجنوب معنى جديد . إن الفقر يشكل ، على الارجح ، أكبر تهديد - وأشد الخطر - للحكم الديمقراطي والسلم والاستقرار العالميين . وسيكون هناك توتر بين الاغنياء والفقراء على الدوام . وكلما ارتفعت مستويات الفقر ، ازدادت درجات التوتر . فانعدام الاستقرار السياسي والفساد والجوع والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتشكيلة من غيرها من الشرور ترجع جذورها إلى الفقر الجماعي .

إن المشاكل الناجمة عن الفقر التي ذكرتها منذ برهة ، توحي ، مجتمعة ، وبقوة ، بإيجاد نهج عالمي لمشكلة الفقر . وقد يعتمد بقاء الجنس البشري ، في آخر المطاف ، على بيئة سليمة . والتحدي الرئيسي الذي يواجهه المجتمع الدولي في هذه المهمة العاجلة يتمثل في توسيع نطاق الغرض لتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية العالمية .

وأمام المجتمع الدولي فرصة عظيمة نتيجة رغبة الدول في التعاون . ويمكن تحويل هذا الرصيد ، مع حسن النية الإضافي ، إلى حوار ينجز التزامات موثوقة تشكل أساسا للنتائج العملية . وفي ظل هذا الإطار السياسي يمكن لبلدان العالم أن تعمل معا لاكتشاف آفاق جديدة للتنمية المستدامة فضلا عن آليات وهياكل من شأنها أن تخلق نظاما اقتصاديا جديدا يكفل الأمن الاقتصادي المتكافئ ، والعمالة والتقدم الاجتماعي لجميع البلدان . وقد أعطتنا قمة الأرض بريو دي جانيرو لمحة عمّا يمكن عمله إذا ما تكاتفنا جميعا ، الكبار والصغار ، من أجل دفع عجلة العمل إلى الأمام .

ولنتذكر جميعا أن البشرية لديها رغبة حقيقية في التغيير ، من أجل تحسين وضعها . وأساس التكيف المجدي ، الذي يستجيب لشاغل جميع الأطراف بالكامل ، هو إيجاد السبل والوسائل اللازمة لتوسيع نطاق الفرص الوطنية والاقليمية والعالمية من أجل التنمية المستدامة . ولنأخذ افريقيا كمثال . إن قارة افريقيا النبيلة ، التي تشكل خمس المساحة الاجمالية لليابسة فوق سطح الأرض وربع الموارد المعروفة في العالم ونحو عُشر سكان الأرض ، منظرها اليوم مخيف ، وهي في حالة يرثى لها ومحرومة من فرصتها المشروعة . وترجع المشكلات الاقتصادية الأساسية في الجنوب إلى الافتقار إلى التوسع الاقتصادي ، وهو السبب وراء تركيزي على الفرص الموسعة .

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية شرع أولا ، عن طريق جدول أعمال القرن ٢١ ، في السعي لإيجاد الفرص الموسعة من أجل التنمية المستدامة . ويسعى جدول أعمال القرن ٢١ إلى تحديد احتمالات التنمية المستدامة ، مدفوعا بالقناعة التامة بأنه من المفجع بيئيا بالنسبة للبلدان النامية أن تمر بنفس نمط التنمية الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الثرية اليوم . وتؤكد روح جدول أعمال القرن ٢١ على الموارد المالية الجديدة والإضافية ونقل التكنولوجيا التفضيلي . ومقدار التفكير والحوار الضروري بشأن هذه المسائل لا يزال كبيرا ، إلا أن الأمل معقود على ظهور التزامات يعول عليها في المستقبل القريب .

والافتقار إلى التقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، جولة أوروغواي ، لا يزال في الواقع يصد الباب في وجه احتمالات جديدة وإضافية من أجل التنمية المستدامة . إن خروج البلد من وهدة الفقر هو في معظم بلدان الجنوب ، عنصر أساسي لبعث روح الاعتماد على النفس على الصعيد الوطني ، تلك الروح البالغة الأهمية للاستقلال والسيادة .

إن الأمم المتحدة ، وهي تواصل ، عن وجه حق ، الاشتراك في المسائل الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان ، ستدرك بصورة متزايدة أن الفقر سيكون دائما انقطاعا قاسيا في عملية تعزيز الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها .

وسيتزايد التضامن الأخوي بين أمم العالم في ظل ظروف الثقة . وتبين عملية الاصلاح في الأمم المتحدة هذه الحقيقة الاساسية .

ويتضح الآن بصورة متزايدة أن إحلال الديمقراطية في العلاقات الدولية مسألة آن أوانها . فلا يسعنا أن نطالب بالعدالة الاجتماعية والحريات الاساسية على مستوى الكيان الوطني دون تعزيزها على المستوى الدولي .

وتعرب زامبيا ، شأنها شأن العديد من الامم الاخرى اليوم ، عن الرأي بأن أشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية المتأصلة في عالمنا حاليا ينبغي القضاء عليها ، لأن سيطرة بعض الامم على غيرها ليست الرد في أي مكان على الاطلاق على التنمية البشرية . ومن الضروري لأسرة الامم المتحدة اليوم أن تستعرض نظام التمثيل حتى تزيل جميع أشكال السيطرة . ونعتقد أن الاستعراض الشامل لميثاق هذه الهيئة قد طال انتظاره . إن أمامنا اليوم تحديات جديدة . ونؤيد الرأي بضرورة إيلاء اهتمام جاد لزيادة عضوية مجلس الامن وأن مفهوم ودور حق النقض جديران بأن ينظر فيهما بجدية من جديد . فالمساواة بين البشر تحظى بالقبول على المستوى العالمي .

الناس هم الذين يصنعون الامم ، ومما يتفق مع المنطق أن تسود المساواة بين الامم . ويجب أن يُعتد بالامم الصغيرة كما يُعتد بالامم الكبيرة على السواء ، وإنه لشرف لنا جميعا أن نشارك في خدمة قضية مشتركة . والعالم ذو التطلعات المشتركة ليس له أن يخشى على الاطلاق اعتناق أفكار التواصل الديمقراطي العالمي . ومن دواعي سعادتي ، أن ألاحظ وجود عدد من الاقتراحات المتعلقة بإصلاح وإعادة هيكلة أجهزة الامم المتحدة العديدة لصنع السياسات قيد الاستعراض ، وآمل مخلصا أن يغتنم المجتمع الدولي تلك الفرص لترسيخ الديمقراطية في تلك الاجهزة على نحو أكيد .

اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل التي تؤثر تأثيرا مباشرا على شبه القارة الافريقية الجنوبية . إن زامبيا بحكم الضرورة الجغرافية وليس باختيارها ، يتعين عليها ألا تقوم فقط بدور المراقب ، بل وبدور المشارك النشط المتحمس في السيناريو السياسي الذي تتكشف معالمه شيئا فشيئا في تلك المنطقة . وقد وصل النضال من أجل القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا ـ متحدة لا عنصرية ـ ديمقراطية إلى مرحلة حاسمة الآن .

وقد شهدنا كثيرا من التطورات الايجابية . ونحن نقدر تلك التطورات ونشيد بكل المسؤولين عن تحقيقها . والتوقيع على اتفاق بشأن إعادة توطين المهاجرين والمنفيين من أهالي جنوب افريقيا اختياريا تحت رعاية مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تطور إيجابي آخر .

ويشكل المحفل التفاوضي الذي أصبح معروفا باسم مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية طفرة على تحقيق السلم في البلاد . وإنني إذ أتكلم بصيغة الحاضر فلانني أعتقد أن المحفل سواء في صورته الاصلية أو في صورته التي أعيد تشكيلها ، ما زال أفضل فرصة لتسوية كثير من المشكلات التي ما برحت تعترض طريق تحقيق المثل الديمقراطية لشعب جنوب افريقيا . ونتعشم أن تبادر الاطراف في النزاع بسرعة إلى الاجتماع معا والبدء في عملية المفاوضات مرة أخرى .

وزامبيا على استعداد كعهدها دائما ، لدعم عملية التغيير في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، فإننا في زامبيا نرحب بالاتفاق التاريخي الذي توصل اليه رئيس المؤتمر الوطني الافريقي السيد نيلسون مانديلا ، مع حكومة الرئيس دي كليرك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . ونحث على استئناف عملية المفاوضات في وقت مبكر . ولا يوجد بديل عملي عن المفاوضات .

ونود أن نشيد أيضا بالخطوات الايجابية التي اتخذتها جميع الاطراف في النزاع في جنوب افريقيا . ونشيد بإطلاق سراح السجناء السياسيين على يد حكومة جنوب افريقيا . كما نثني على الجهود التي بذلتها لجنة غولدستون وبعثات تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية كما نشيد بطبيعة الحال بمبادرات مجلس الامن الدولي ، تلك المبادرات التي ترمي إلى إنهاء العنف السياسي في جنوب افريقيا . ويظل إنهاء العنف السياسي أحد التحديات الاساسية الملحة للغاية التي تواجه المجتمع الدولي وشعب جنوب افريقيا ، وعلى الاخص حكومة جنوب افريقيا التي تتحمل المسؤولية الاساسية عن إنهاء هذا العنف .

وأنغولا وصلت إلى مفترق طرق . إن استئناف الاعمال القتالية في أنغولا ضربة عنيفة موجهة للمجتمع الدولي بأسره بعد تلك الجهود الهائلة التي بذلها الانغوليون أنفسهم وبقية العالم لاستعادة السلام في ذلك البلد الذي يعاني من الاضطراب . إن استئناف الحرب الاهلية من جديد بعد اجراء الانتخابات ، التي اعتبرها معظم المراقبين الدوليين - بما فيهم مراقبو الامم المتحدة - حرة ونزيهة ، يُعدّ نكسة كبيرة . ونحن

في زامبيا نعتقد أن حدود الديمقراطية في افريقيا تتراجع إلى الوراء مما يشكل تحديا كبيرا يتعين على افريقيا والمجتمع الدولي التصدي له بكل ما لديهما من قوة وحماس .

وموزامبيق شرعت لتوها في عملية طويلة تستهدف نسج رداء السلام . ولذلك فإننا نرحب بحرارة بالاتفاق التاريخي الذي وقّع عليه ممثلو الانشقاق السياسي في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ . إن الحرب الاهلية التي اجتاحت موزامبيق والتي اقترنت مؤخرا بأسوأ جفاف شهدته المنطقة قد ألحقت الاذى الشديد بذلك البلد . فلقد ظل البلد ينزف لزمن طويل ، وحولت أنهار الدماء موزامبيق إلى أرض خراب حقيقية . ومن هنا يمكن تفهم مبررات السرور الذي ملأ قلوبنا لفرصة السلام التي لاحت ، نحن المجاورين جغرافيا لذلك البلد ، فقد شهدنا على مدى سنين كثيرة تدفق الدماء أنهارا . ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم عملية السلام في موازامبيق . وعلينا ألا نستسلم للتعب . ومن حق شعب موزامبيق أن يتطلع إلى المجتمع الدولي منتظرا مساعدته في مداواة آلام بلاده .

إن شبه القارة الافريقية الجنوبية ككل تقف بالتالي على حافة التغيير - وهذه المرة يسير التغيير في اتجاه الافضل . وتتعمق جذور الديمقراطية وتزدهر فعلا في بعض الحالات . وتقوم الشعوب مرة أخرى بتولي زمام شؤونها بنفسها . ولم تعد المؤسسات السياسية التابعة للزعماء هي التي تسيطر على الشعوب ، بل أصبحت الشعوب هي المسيطرة بعد أن شرعت في اتخاذ القرارات في أمور بلادها بنفسها . وتحتاج هذه المنطقة ، بل وافريقيا كلها في الواقع ، إلى دعم المجتمع الدولي في مسعانا لتغيير نظمنا السياسية . ويتمثل أضمن طريق لانتشال شعوبنا من وهدة الفقر والفساد السياسي في منحها الحق في التنمية في بيئة تسودها الحرية والفرص المتساوية . إن الديمقراطية ستعيد بناء الاسرة الافريقية . والوقوف في وجه الديمقراطية يؤدي إلى توليد العنف ، فلا يمكن إيقاف الديمقراطية دون إثارة العنف ، وهذا ما ينبغي تجنبه . ويجب أن يكون التغيير سلميا ، وعلى الانظمة والحكومات أن تيسر حدوث التغيير السلمي . فالتغيير السلمي هو الذي يعطينا النسيج الاجتماعي والسياسي ،

والروابط المتينة للصلات الاقتصادية ، التي ستعيش شعوبنا في ظلها في سلام وأمن وحرية . وما دامت افريقيا تتحول إلى الديمقراطية ، فلا ينبغي إهمالها .

ونحن في زامبيا قد عقدنا العزم على نجاح الديمقراطية إذ أننا نريد أن نضمن النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في بيئة تسودها الحرية ، وهو أمر ضروري . وتلك أضمن طريقة لتوليد الخصال الانسانية التي تمس الحاجة إليها لبناء الأمة . ونحن نعترف بدعم المجتمع الدولي لنا في جهودنا . ونشعر بالامتنان لكثير من الأمم التي هبت إلى مساعدتنا ولأولئك الذين استجابوا لطلبنا بإلغاء بعض ديوننا لكي يمنحونا فرصة البدء من جديد .

وما لم نتمكن من بناء اقتصاد قوي قادر على تلبية احتياجات شعبنا ، وما لم يكن لشعبنا نصيب في ذلك الاقتصاد فلن يكون لديه ما يدافع عنه ولن يكون من الممكن الدفاع عن الديمقراطية ومعرفة قدرها . وفي هذه الحالة ، قد لا يقدر للديمقراطية النجاح في زامبيا . وشعبنا على حق في ترجمته لكفاءة النظام الحكومي على أساس قدرته على توفير بيئة يستطيع فيها الحصول على طعامه ومأواه وكسوته . ينبغي أن توفر الديمقراطية له كل ذلك وإلا فسيفقد شعبنا إيمانه بها .

ولئن كان المستقبل أمامنا لا يبدو مطمئنا إلى حد بعيد ، إلا أن المناخ السياسي الحالي في العلاقات الدولية يبعث على بعض التفاؤل . فلم يحدث قط في تاريخ الأمم المتحدة أن كنا أفضل تجهيزا من الآن لبلوغ أهدافنا في مجالات السلم والأمن الدوليين ، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، التي تستند إلى أنشطة انسانية سليمة بيئيا . والفرصة متاحة لنا الآن ، بل إن الأوان قد آن ؛ فلنغتنم هذه الفرصة ونوفي بالتزاماتنا نحو الأجيال القادمة بتحقيق عالم سلمي يقوم على العدل والرفاه لكل الجنس البشري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بالنيابة عن الجمعية العامة ، أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على البيان الذي أدلى به لتوه .

اصطحب السيد فريدريك شيلوبه ، رئيس جمهورية زامبيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٣٧ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية

(أ) تقرير الأمين العام (A/47/453 و Add.1)

(ب) مشروع القرار (A/47/L.14)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل موريشيوس ، الذي سيعرض مشروع القرار A/47/L.14 في سياق بيانه .

السيد بيرثوم (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي أولا أن أرحب بفخامة السيد فريدرك شيلوبه ، رئيس جمهورية زامبيا ، الذي تشرفت الجمعية العامة ، والمجموعة الافريقية بصفة خاصة ، بحضوره بيننا صباح اليوم .

إننا نعرب عن سرورنا لهذا الدعم المستمر والتطور الدينامي للتعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وبعد إضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون منذ ما يقرب من ٣٠ عاما فإنه أصبح في واقع الأمر تقليديا ، وما زال يستند إلى مبادئ القانون والعدالة والتقدم ، والتي يسير على هديها في كل المجالات ذات الأهمية المتبادلة للمنظمتين .

وفي هذه الأوقات التي تزخر بالتغيّرات على النطاق العالمي ، والتي تقتضي منا جميعا تحقيق تضامن جديد بين الشعوب والأمم ، حريٌّ بنا أن نعزز العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، على الرغم من البلبلة التي تكتنف التعاون الدولي .

لقد أضافت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية إلى سجل أعمالهما المشرِّفة نجاحات كثيرة في المجال السياسي ، ولا سيما فيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار . مع ذلك ، وعلى الرغم من بعض الآفاق التي تفتحت بحدوث التطورات الأخيرة ، ما زالت المنظمتان تشعران بالقلق إزاء التطور السياسي في جنوب افريقيا . ونحن نأمل أن تستمر عملية التغيير على نحو ملموس لا رجعة فيه ، وفقا للأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٤٤ ، الذي اعتمد بتوافق الآراء ، والإعلان الصادر لمناهضة الفصل العنصري ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة . وفي هذا الصدد ، فمن شأن اتخاذ تدابير عاجلة للقضاء على العنف أن يساعد على تهيئة مناخ يفضي إلى استئناف المفاوضات وحسن سيرها واختتامها بغية القضاء الفعّال على الفصل العنصري ، وإقامة جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية وغير عنصرية .

وانطلاقا من وجهة النظر هذه على وجه التحديد ، وإدراكا لخطورة الحالة ، وبناء على طلب منظمة الوحدة الافريقية ـ كرس مجلس الأمن جلسته المنعقدة في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ لجنوب افريقيا ، واعتمد قراره ٧٧٢ (١٩٩٢) ، الذي يأذن للأمين العام بأن يقوم بصورة عاجلة ، في جملة أمور ، بوزع

"مراقبين للأمم المتحدة في جنوب افريقيا ، بالصورة وبالأعداد التي يراها ملائمة بما يمكّن من التصدي بشكل فعّال لأوجه القلق التي لاحظها في تقريره وذلك بالتنسيق مع الهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني" .

(قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) ، الفقرة ٤)

ثمة بؤر صراع أخرى تثير قلق افريقيا . فما زال الكثير من العقبات يقف حجر عثرة في طريق السلم ، على الرغم من التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة مؤخرا في

الصومال وأنغولا ، على سبيل المثال . ومع ذلك ، فنحن نرحب بإنشاء عملية الامم المتحدة في موزامبيق ، وبتعاون المنظمة في تنفيذ بعثة الامم المتحدة للإشراف على الاستفتاء في الصحراء الغربية .

وعلى العموم ، فمن المشجع أن نلاحظ دعم الامم المتحدة لمنظمة الوحدة الافريقية والمساعدة متعددة الاوجه التي تقدمها إليها في جهودها الرامية إلى تعزيز التسوية السلمية للنزاعات والصراعات ، والنهوض بعملية تعميم الديمقراطية في افريقيا .

وعلى مستوى الامانة العامة لكل منهما ، ما زالت منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة والاجهزة التابعة لكل منهما ، تُعقد اجتماعات تشاور دورية ، مما يشكل آلية ممتازة للتعاون بين هاتين المنظمتين . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن مشاعر الرضى العميق ليس فقط لامين عام الامم المتحدة وأمين عام المنظمة ، وإنما أيضا لكل الوكالات المتخصصة ، التي لا حاجة هنا إلى سرد أسمائها ، والتي يبقى دعمها لمنظمة الوحدة الافريقية وإسهاماتها إليها أمرا لا غنى عنه .

إن تقرير الامين العام (A/47/453) المؤرخ في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ يقدم منظوراً شاملاً للمجالات المتعددة للتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية . ويفصّل التقدم المحرز والجهود المطلوب بذلها إزاء القدر الضخم من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال تواجه افريقيا على الرغم من الاصلاحات التي اتخذت .

وكما نعرف جميعا ، لا تزال الحالة الاقتصادية لبلدان افريقيا غير مستقرة على الرغم من سياسات الاصلاح . إن انتعاش وتنمية افريقيا يعرقلهما على نحو مستمر انهيار أسعار السلع الاساسية وعبء الدين ، والنقل السلبي للموارد وعدم توفر إمكانيات التمويل والجفاف المدمر الذي يجتاح مناطق كثيرة من القارة ، ناهيك عن آثار عدم الاستقرار الاقتصادي في الجنوب الافريقي .

وبالاضافة إلى ذلك فإن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الإنتعاش الإقتصادي والتنمية ، في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ لم يُرق إلى مستوى توقعاتنا ، ولهذا السبب يسعدني أن الجمعية العامة في دورتها الـ ٤٦ اعتمدت برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ، وإن كانت آلية تنفيذ هذا البرنامج لم تبدأ عملها حتى الآن ، بعد سنة من اعتماد البرنامج .

إن البيان الذي أدلى به الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ورئيس جمهورية السنغال السيد عبده ضيوف أمام الجمعية العامة بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام تناول أوجه النقص هذه باسلوب شامل وبليغ .

لذلك تناشد افريقيا الامم المتحدة والمجتمع الدولي كله أن يتقيدا بالالتزامات التي يجب احترامها لتحقيق الاهداف الواردة في برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ، وفقا لقرارات الجمعية العامة .

ولهذا السبب يسرني بالنيابة عن المجموعة الافريقية أن أقدم الى الجمعية العامة مشروع القرار A/47/L.14 المعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية" . وهو قرار تقليدي هدفه الاساسي توضيح أوجه التعاون الرئيسية بين الامانتين العامتين للامم المتحدة ولمنظمة الوحدة الافريقية ، المسؤولتين أساساً عن التنفيذ في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية .

وأود أن أشير إلى بعض فقرات من منطوق القرار المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية للتعاون .

في المجال السياسي فإن الفقرة الرابعة من المنطوق :

"تطلب إلى الأمم المتحدة أن تواصل تقديم الدعم لمنظمة الوحدة الافريقية في الجهود التي تبذلها من أجل تشجيع تسوية الخلافات والمنازعات وادارة التغيير في افريقيا بالوسائل السلمية" .

كذلك فإن الفقرة ٧ تؤكد من جديد :

"تصميم الأمم المتحدة على مواصلة جهودها ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، من أجل القضاء بسرعة على التمييز العنصري والفصل العنصري ، ... وتقديم المساعدة اللازمة لتحقيق هذا الغرض" .

وفي المجال الاجتماعي فإن الفقرة ٩ تحث :

"جميع الدول الأعضاء ، والمنظمات الاقليمية والدولية ، لاسيما تلك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، على تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية اللازمة إلى اللاجئين وكذلك إلى بلدان اللجوء الافريقية" .

وفيما يتعلق بالمجال الاقتصادي فإن الفقرة ١١ تؤكد من جديد :

"أن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات سوف يتطلب المشاركة الكاملة من جانب المجتمع الدولي ، وبخاصة من جانب الحكومات ، ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، وتؤكد أهمية وضرورة القيام على وجه الاستعجال باتخاذ التدابير المناسبة بغية تنفيذه وفقا لمقررات الجمعية العامة" .

كما أن الفقرة ١٥ تحث :

"الأمين العام للأمم المتحدة والوكالات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم والتعاون للدول الأعضاء وللأمين العام لمنظمة الوحدة

الافريقية من أجل وضع الترتيبات التنظيمية الفعالة للاتحاد الاقتصادي الافريقي وتيسير أدائه لمهامه" .

وفيما يتعلق بالمجال الاداري فإن المادة ٢٢ تطلب :

"إلى هيئات الامم المتحدة المختصة أن تعمل على كفالة التمثيل الفعال والعادل والمنصف لافريقيا في الوظائف العليا والوظائف التنفيذية كل في مقرها وكذلك في عملياتها الميدانية والاقليمية" .

وفيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في القرار فإن الفقرة ٢١ تطلب :

"إلى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية أن تكفلا الاستمرار في عقد مشاورات منتظمة كلما اقتضى الامر ، بين ممثلي الامانة العامة للامم المتحدة والامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن تنفيذ هذا القرار" .

هذه بعض النقاط الاساسية التي أردت أن أركز عليها في تقديم مشروع القرار A/47/L.14 المعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية" . لتنظر فيه الجمعية العامة .

وبغية مواصلة المشاورات التي جرت حتى الآن بروح بناءة وفي جو من التعاون داخل المجموعات الاقليمية ؛ وحتى نتوصل إلى توافق آراء ، أطلب إليكم سيدي الرئيس ، إرجاء اعتماد مشروع القرار إلى تاريخ لاحق .

السيد بيزيمانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن نظر الجمعية العامة اليوم في بند جدول الاعمال المتعلق بالتعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، يجيء في وقت أصبحت فيه احتمالات النمو الاقتصادي في افريقيا تبعث على القلق ، وباتت فيه الحالة الاقتصادية للقارة تتأثر ببؤر التوتر والنزاعات ، التي تؤدي إلى معاناة بشرية وتدمير مادي بلغا درجة مزعجة .

إن الحالة الاقتصادية بصفة خاصة تزداد تدهوراً على نحو مقلق ، ويزيد من حدة هذه الحالة النمو السريع في عدد السكان ، وعبء الديون الثقيل ، وانهيار أسعار السلع الاساسية ، والحواجز الجمركية ، والوصول المقيد إلى الاسواق والتكنولوجيا .

وقد أسفرت هذه الأزمة ، بآثارها المدمرة عن الفقر وسوء التغذية والمجاعات والجهل والمرض والبطالة . إن هشاشة الحالة تتفاقم بسبب مجموعة من الكوارث الطبيعية التي ينبغي أن تضاف إلى ظاهرتي التصحر والجفاف اللتين تلحقان أذى شديدا ببلدان كثيرة في افريقيا .

وإزاء هاتين الأزمتين الاجتماعية والاقتصادية القائمتين في القارة الافريقية على الرغم من التغيرات الايجابية التي حدثت على المسرح السياسي الدولي فإن وفد رواندا يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ، ويؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير الذي قدمه الأمين العام تحت هذا البند من جدول الأعمال بشأن تعاون الأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الافريقية ودعم هذه المنظمة .

وفي هذا الصدد ، نؤيد بقوة النهج الذي يدعو إلى تنفيذ المعاهدة التي تنشئ الاتحاد الاقتصادي الافريقي عن طريق تعزيز الاتحادات الاقتصادية الاقليمية ودون الاقليمية . إن رواندا باعتبارها عضوا في أربعة اتحادات اقليمية ودون اقليمية هي منطقة التجارة التفضيلية لوسط وجنوب افريقيا ، والاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا والاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاغيرا ، ستبذل كل جهد ممكن لتعزيز أهداف الاتحاد الاقتصادي الافريقي .

ويدعو وفد بلدي إلى قيام تضامن دولي حتى يمكن لهذا الصك المتعلق باسترداد افريقيا لعافيتها الاقتصادية ان يلقي التأييد الصادق من جانب جميع الشركاء من أجل التنمية .

وفيما يتعلق بجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا إبّان التسعينات ، والذي يبرز في تقرير الأمين العام ، فاننا نود أن نؤكد على ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بعمل متضافر وفعّال بغية ضمان نجاحه وإزالة تلك العقبات التي أدت إلى فشل برنامج العمل للفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ .

وعلى ضوء ذلك ، فإن رواندا تضم صوتها مجدداً إلى النداء الذي أطلقه من على هذا المنبر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الرئيس عبده ضيوف الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في الدورة العادية السادسة والخمسين التي انعقدت في داكار من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . ويدعو النداء المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها افريقيا ، عن طريق أمور فيها توفير موارد مالية كافية لضمان إمكان أن يبلغ معدل نموها السنوي ٦ في المائة على الاقل . والنداء هو نداء عاجل لا سيما وان هذا الهدف الذي يتطلب ٣٠ بليون دولار في العام ١٩٩٣ كمساعدة انمائية رسمية ، هو بعيد المنال .

وعليه ، فبينما نثني على التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لمتابعة ورصد تنفيذ برنامج العمل المتعلق بافريقيا ، نعتقد أن المنظمة يجب أن تذهب إلى أبعد من ذلك بأسرع ما يمكن ، وأن تتخذ اجراء محدداً يتمثل في التعهد بالتزامات ثابتة لتعبئة ما يلزم من موارد مالية لتنفيذ البرنامج تنفيذاً فعليا .

وفي الوقت ذاته ، فاننا نأمل في أن يُجرى عاجلاً تقييم شامل للبعد الانساني لهذا البرنامج بقصد استئصال الفقر من افريقيا على وجه خاص . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن لها أن يُعكس ، إلى حد ما ، المنحى الراهن صوب تهميش افريقيا ، وذلك لصالح التقدم المشترك ورفاهية الجميع بغية ضمان تنمية دائمة وسليمة بيئيا تطمح اليها البشرية جمعاء .

إنّ تقرير الامين العام يتناول موضوعاً آخر للتعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يتسم باهمية خاصة لرواندا ، ألا وهو موضوع اللاجئين والعائدين والمشردين . وبهذا الخصوص يبرز التقرير التعاون الوثيق القائم بين منظمة الوحدة الافريقية وهيئات داخل منظومة الامم المتحدة بقصد التماس حل دائم لمشكلة لاجئي رواندا .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكّر بالتزام رواندا الذي أكّده مجدداً في ٢ تشرين الاول/اكتوبر الماضي في المناقشة العامة للجمعية العامة رئيس وزراء جمهورية رواندا الذي أكدّ على الالتزام الثابت لبلدي في ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة لاجئيها .

وبغية تفعيل هذا الالتزام ، اتخذت تدابير ترمي إلى خلق ظروف مناسبة لعودة اللاجئين الذين يريدون العودة طوعياً إلى الوطن ، ولا سيما من خلال تحديد مناطق لاعادة التوطين ، واصدار قانون للعفو العام ، وتوعية وتثقيف شعبنا من أجل الترحيب بالعائدين بروح من التعايش السلمي .

ونرحب أيضاً بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، كل في اطار ولايته ، من أجل وضع خطة عمل ترمي إلى تنفيذ اعلان دار السلام المعني بلاجئي رواندا ، الذي اعتمد في ٩ شباط/فبراير ١١٩٩١ . أما اجتماع المشاورات الثالث الذي انعقد بين هاتين الهيئتين في أديس أبابا من ٢٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، وذلك بحضور ممثلين من بلدان اللجوء ، فإنه يشكل برهاناً صادقاً على التعاون المثمر بينهما ، بقصد ضمان نجاح هذه العملية .

وبالنسبة إلى هذه العملية ، فاننا نؤيد بقوة التوصيات الواردة في تقرير الامين العام التي بموجبها يتعين على منظمة الوحدة الافريقية ، ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والهيئات المعنية الاخرى ان تضع اللمسات الاخيرة على خطة العمل المعنية باللاجئين الروانديين .

إن تنفيذ التوصية الصادرة عن الاجتماع الاستشاري الذي انعقد بين منظمة الوحدة الافريقية ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والذي أشرت إليه

سابقاً - تلك التوصية التي جرى التأكيد فيها على ضرورة أن تسهّل بلدان اللجوء قيام أنشطة تحضيرية بموجب خطة العمل ، بما في ذلك ، اجراء تحقيقات ، ودراسات تقنية وقانونية ، واستكمال هذه البلدان للاجراءات المتعلقة بالدمج على الصعيد المحلي وتجنّس أولئك اللاجئين الراغبين في ذلك - سيكون احدى الاستجابات للنداء الذي تضمن تقرير الأمين العام .

إن الحاجة الملحة إلى وضع اللمسات الاخيرة على خطة عمل مفصّلة وشاملة تبرّرها أيضاً الحاجة إلى تنظيم اجتماع طاولة مستديرة للبلدان المانحة قبل نهاية السنة الجارية بغية تمويل الخطة حتى يجري تأمين عودة من يرغب من اللاجئين الروانديين إلى الوطن فوراً بعد توقيع اتفاق السلم الذي يأتي كمرحلة نهائية للمفاوضات السياسية الجارية المتوقع ان تنتهي بحلول ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ .

والنظر في البند المعروض الآن على الجمعية العامة لن يكون مكتملاً إذا أغفلنا توكيد الحاجة الملحّة إلى موارد لوجستية ومالية من جانب منظمة الوحدة الافريقية التي تتعثر جهودها الجديرة بالثناء الرامية إلى تلبية الدعوات العديدة إلى تسوية الصراعات بسبب الافتقار . إلى الموارد الكافية في بعض الاحيان .

إن مثل هذا الدعم لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولا سيما في هذا الوقت الذي تعمل فيه على تطوير آليات مناسبة لمنع الصراعات وادارتها ، سيمكنها من أن تشارك ، على نحو فعال ، في تنفيذ هذا النهج ، الذي نسجل بالمناسبة أننا نؤيده ، والذي ذكره الأمين العام في تقريره المعنون "خطة للسلام" ولا سيما فيما يتعلق بالاتفاقات والهيئات الاقليمية التي يمكنها ، عن طريق اللامركزية المعززة ، أن تسهّل مهمة مجلس الأمن ، وتسهم ، بالتالي ، على نحو أكبر ، في المشاركة ، وتوافق الآراء ، والادارة المشتركة واضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية .

لجميع هذه الأسباب نطلب من الجمعية العامة أن تتفضل باعتماد مشروع القرار A/47/L.14 بتوافق الآراء ، بعد انتهاء المشاورات التي أعلنها السفير بيرثوم ، ممثل موريشيوس .

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد سيراليون يرحّب بالجهود الرامية إلى تكثيف وتعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . إن العلاقة بين المنظمتين هي ، في الواقع ، علاقة طبيعية بالنظر إلى التعايش بينهما ، فالمنظمتان لديهما مقاصد وأهداف مشتركة هي ، تحديداً ، صون السلم والأمن الدوليين ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وتحسين مستوى معيشة الشعوب في أجواء أرحب من الحرية وممارسة حق تقرير المصير وتعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية وحمايتها .

وحسب تقرير الأمين العام ، فان التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يشمل اليوم مجالات واسعة ، تراوح بين المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وصولاً إلى المجالات التقنية والانسانية ، بما في ذلك الجهود الرامية إلى وقف تدفق اللاجئين والمشردين .

وكما قلت للتو ، يرحّب وفد بلدي بهذا التعاون على الصعيدين الأفقي والعمودي . ونحن نسلّم بدور هذه المنظمة في توفير المساعدة لايجاد حلول للصراعات الكثيرة المهلكة التي تعصف اليوم بأفريقيا . وفي حين أن المسؤولية الأساسية عن إيجاد حلول لهذه الصراعات تبقى على عاتق الدول الافريقية وحكوماتها ، فإن هذه المنظمة ، بوصفها الأمينة على السلم والأمن الدوليين ، لا يمكنها أن تهمل ، أو أقله أن تنفض يديها ، من الأوضاع التي تهدد السلم والأمن الاقليميين ، أو التي تتسبب في تهديد حياة البشر على نحو شامل ، الأمر الذي يؤدي إلى معاناة كبرى يعانيها الضحايا ، إن لم يكن ما هو أسوأ من ذلك .

وبالتالي يرى وفد سيراليون أنه في الوقت الذي ينبغي فيه على الامم المتحدة مواصلة تذكير الحكومات الافريقية بمسؤولياتها تجاه مواطنيها وبأن انتهاكات حقوق الانسان تؤدي الى النزاعات والى خلق ظروف اقتصادية واجتماعية غير مؤاتية ، فإن عليها في الوقت نفسه أن تعمل على تكثيف جهودها لمعالجة حالات الصراع هذه الناشبة في الصومال وليبريا - وآثار الصراع في ليبريا على بلدي سيراليون - وجنوب السودان وجنوب افريقيا ، لا سيما وأن الحياة والسلامة الشخصية أصبحتا ، في معظم هذه المناطق المضطربة ، تجربة أشبه بالكابوس .

إن هدف الأمين العام الرامي الى اضطلاع المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية بدور متزايد في حل النزاع والتسوية السلمية للمنازعات هو هدف جدير بالثناء . بيد أن منظمة الوحدة الافريقية ليس لديها ما يكفي سواء من ناحية الموارد المادية أو الخبرة المؤسسية لكي تتمكن من الاضطلاع بهذه المسؤوليات بمفردها . ومن ثم فإذا كان لهدف الأمين العام أن يتحقق ، فإنه ينبغي على الامم المتحدة أن تساعد في توفير الموارد الضرورية التي تحتاجها المنظمة في جهودها من أجل صنع السلم وحل المنازعات .

إن نطاق الجهود التعاونية بين منظمة الوحدة الافريقية والوكالات المتخصصة يبعث على الاعجاب حقا ، وفي الواقع ، فإنه يتسع ليشمل كل دولة عضو في منظومة الامم المتحدة نفسها ، بما في ذلك إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الشؤون الانسانية ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث وصندوق الامم المتحدة للطفولة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وصندوق الامم المتحدة للسكان وبرنامج الاغذية العالمي واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي والاتحاد البريدي العالمي والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية

والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة العالمية للارصاد الجوية والمنظمة البحرية الدولية - وهي قائمة مدهشة بالفعل .

ومعظم هذه الوكالات مجهّزة بخبراء بارزين يرسلون في معظم الحالات وفي ظروف بالغة الصعوبة لإرساء الجهود الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الافريقية على أساس متين وقاعدة مستدامة من أجل النمو والتنمية . وفي حين أننا نعترف بالدور الذي تضطلع به هذه المنظمات والافراد ونثني عليه وهو دور لا يزال متواصلا في مجالات القضاء على الامراض المزمنة وفي تخفيض معدلات وفيات الاطفال والتخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على البيئة ، إلا أن الواقع يبقى أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا هي اليوم أكثر سوءا عما كانت عليه قبل عشرين سنة .

إن افريقيا اليوم تعيش حالة طوارئ اقتصادية دائمة . وأسباب ذلك متعددة الجوانب ومعروفة جيدا . ويرى وفد بلادي ، أنه بغية التغلب عليها فإننا بحاجة للعودة الى المبادئ الاولى . ولذلك يود وفد سيراليون أن يرى هذه المنظمة وهي تساعد البلدان الافريقية على التغلب على أزمة الغذاء الدائمة ليس فقط من خلال تقديم مساعدات غذائية - ونحن نشعر بالامتنان فعلا لذلك - وإنما أيضا المساعدة على قيام الثورة الخضراء في افريقيا لانقاذنا من المجاعة الدائمة والموت جوعا .

ويرى وفد سيراليون أنه بينما تضطلع تدابير التكيف الهيكلي والاقتصاد الكلي بدور في تقويم الاداء الاقتصادي ، فإنه ينبغي على هذه المنظمة بالاضافة الى وكالاتها المتخصصة أن تعمل على مساعدة البلدان الافريقية من أجل التغلب على المشكلة الدائمة المتمثلة في النقص الحاصل في مجال الزراعة والغذاء .

ثانيا ، ينبغي على الامم المتحدة أن تعالج مشكلة المديونية الخارجية لافريقيا إذا كان لجهود التنمية في افريقيا ألاّ تمنى بالفشل . إن مشهد البلدان الافريقية وهي تضطر الى نقل الموارد الاقتصادية الى البلدان الصناعية في الشمال هو مشهد ليس له ما يبرره ولا يمكن الدفاع عنه في نظر وفد بلادي .

وفي اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا ، فإن وفد بلادي يأسف لأن خطة الامم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في افريقيا في التسعينات لم تجتذب لحد الآن

الموارد التي تتناسب وأهميتها من المجتمع الدولي ، ولذلك فإنها تود أن تضم صوتها الى المجتمع الدولي في المناشدة مجددا بتوفير الموارد الضرورية بغية تحقيق أهداف الخطة الجديدة .

أخيرا ، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للبلدان المانحة والوكالات متعددة الأطراف على ما قدمته من دعم ومساعدة ، وبالطريقة نفسها يود وفد بلادي أن يثني على الأمين العام لما يبذله من جهود لا تتوقف من أجل احلال السلام في القارة الافريقية وللجهود التي يبذلها من أجل تعبئة الموارد بغية التغلب على مشاكل التخلف في افريقيا . ويحدونا الأمل أنه من خلال هذه الجهود سيسود السلام ذات يوم قريب في المستقبل ربوع البلدان الافريقية كلها ويلوح أخيرا أمل مشرق على الأفق يحمل الخير للتنمية الاقتصادية في افريقيا .

السيد رتشاردسن (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني ، نيابة عن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، أن اتكلم أمام هذه الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال ، فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

تولي المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أهمية قصوى للتعاون الاقليمي ولذلك فإنها ترحب بالجهود التي تبذلها حاليا بلدان منظمة الوحدة الافريقية لتحقيق تعاون أكبر وتثني عليها . ولقد اضطلعت منظمة الوحدة الافريقية بدور هام في مجال تعضيد الاستقلال الوطني من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، وفي مجال تطوير الكيان القومي لأعضائها . إن زيادة حجم التعاون بين البلدان الافريقية تستحق التأييد من جانب الأمم المتحدة .

تعتقد المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بأنه حيثما تنفجر الصراعات فإنه ينبغي تشجيع الدول المعنية والمتأثرة بها مباشرة على ايجاد الحلول لها . وهذا لا ينطبق فقط على المشاكل السياسية وإنما أيضا على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . ولذلك فإنها تؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية الهادفة الى ايجاد حلول اقليمية للمشاكل الافريقية . ومن ثم فقد

استمعت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها باهتمام للبيان الذي أدلى به رئيس منظمة الوحدة الافريقية في المناقشة العامة ، حيث أوجز الاتفاق الذي أبرمه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة دول منظمة الوحدة الافريقية المعقود في داكار لانشاء آلية اقليمية تهدف الى وقف الصراعات وإدارتها وتسويتها .

إن الدور الاقليمي الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الاقليمية في مجال السلم والامن الدوليين هو موضوع رئيسي في تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) . إننا نشيد بهذه الفكرة . ففي حالات عديدة يمكن الاضطلاع بدور أكبر وأكثر فعّالية من جانب المنظمات الاقليمية ذات الصلة وبالتنسيق مع الامم المتحدة . وثمة اتجاه متزايد نحو اضطلاع المنظمات الاقليمية بدور أكبر في مجال حفظ السلم وصنع السلم ، وإننا نتطلع الى استمراره .

وترحب المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها بالتعاون المستمر بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في جهودهما الرامية الى حل قضية الصحراء الغربية التي طال أمدها والدور الذي تضطلع به منظمة الوحدة الافريقية في الجهود التي تبذلها للتخفيف من محنة الصومال . كما أننا نرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا منظمة الوحدة الافريقية بارسال مراقبين الى جنوب افريقيا للعمل مع مراقبي الامم المتحدة والكومنولث والمجموعة الاوروبية . وتضطلع المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بدور نشط في جميع هذه المجالات ، بالاضافة الى انغولا وموزامبيق .

لقد أشار رئيس منظمة الوحدة الافريقية في بيانه الذي أدلى به أمام الجمعية العامة الى أن الديمقراطية في افريقيا قد حققت تقدما كبيرا في الشهور الاخيرة . وقال إن الانظمة الاستبدادية تراجعت أمام الحكومات المنتخبة ديمقراطيا والمواجهة تراجعت أمام التعاون ؛ وصناديق الذخيرة تراجعت أمام صناديق الاقتراع .

ترحب المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بحرارة بمد الاصلاح السياسي الذي يتدفق في افريقيا الآن . كما ترحب بحرارة بالتوقيع في روما في ٤ تشرين الاول/اكتوبر على اتفاق السلام الموزامبيقي بين حكومة موزامبيق وحركة رينامو . وهو اتفاق يتيح مجالا لاحراز تقدم نحو السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية المتعددة الاحزاب في بلد مزقته الحرب . والمجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء تدعو الطرفين الى تنفيذ الاتفاق بحسن نية وتؤكد من جديد التزامها بمساعدة شعب موزامبيق على إعمار بلده .

تعرب المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء عن قلقها العميق إزاء الاحداث الاخيرة في انغولا وتشجب أعمال العنف التي وقعت في نهاية الاسبوع يومي ٣١ تشرين الاول/اكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ، والتي أودت بأرواح الكثيرين . وتؤيد المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء استمرار مشاركة الامم المتحدة في عملية السلام في انغولا وتدعو جميع الاطراف الى الالتزام بقرار مجلس الامن ٧٨٥ (١٩٩٣) ، الذي اتخذه المجلس في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ، والى احترام وقف اطلاق النار الذي تم التفاوض عليه من خلال المساعي الحميدة للامين العام ليلة الاول من تشرين الثاني/نوفمبر . والامل الوحيد للسلام في انغولا هو امتناع كلا الطرفين عن القيام بأعمال العنف ومواصلة تنفيذ اتفاقات السلام المجسدة في اتفاقات بايسيس ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتسريح وتجميع قواتهما وجمع أسلحتهما ، وتشكيل القوة المسلحة الوطنية الموحدة وخلق ظروف تسمح بإجراء اقتراع ثان في انتخابات رئاسة الجمهورية . إن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ستحمل المسؤولية لاي طرف يعوق عملية السلام التي التزمت جميع الاطراف نفسها بها والتي أيدها الشعب الانغولي بطريقة ديمقراطية .

إن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء تساعد على إقامة حكم جيد وعلى تعزيز حقوق الانسان وعلى اتباع ممارسات انتخابية سليمة في أماكن أخرى في افريقيا . وقد أبدت رغبتها ، على صعيد المجموعة وعلى الصعيد الوطني كليهما ، في تلبية طلبات المساعدة في رصد الانتخابات .

إن بلدان افريقيا هي المسؤولة بالدرجة الاولى عن مستقبل قارتها . وقد اعترف بهذا في مداولات منظمة الوحدة الافريقية . كما اعترف بالحاجة الى المشاركة

الجماهيرية والى إنشاء مؤسسات حرة وديمقراطية والى حل مشاكل إعادة الهيكلة الاقتصادية الحادة ، بوصفها مهام متزامنة ينبغي التصدي لها في عملية التنمية . والمجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ترحب بتوافق الآراء المتزايد على الحاجة الى الاحترام الكامل لحقوق الانسان والحريات الاساسية المعترف بها عالميا والى إنشاء مجتمع ديمقراطي تعددي وإقامة حكومات تستجيب لرغبات واحتياجات شعوبها . وهي تأمل في أن تواصل منظمة الوحدة الافريقية الاسهام في هذه العملية بإلهام أعضائها المضي قدما في هذا الاتجاه . وهي تعيد تأكيد التزامها بمساعدة البلدان الافريقية في هذه العملية .

إن افريقيا قارة ذات امكانيات كبيرة ، ولكنها للاسف ، لا تزال تواجه حالة اقتصادية حرجة . وقد زاد من حدة الفقر الكوارث الطبيعية مثل الجفاف الشديد الذي يضر بشكل خاص بمنطقة الجنوب الافريقي ، مما زاد من معاناة بلدان مزقتها بالفعل أزمات من صنع الانسان ، مثل الحروب الاهلية والصراعات الداخلية . لقد روعنا جميعا بمأساة الصومال ، التي نتجت عن الحرب الاهلية والتي تحتاج الى تجاوب ملتزم جدا من جانب المجتمع الدولي . إن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ملتزمة التزاما عميقا بتخفيف حدة المجاعة في الصومال . وستواصل تقديم إسهام كبير في جهود الاغاثة القصيرة الاجل الرامية الى مساعدة السكان المتضررين وفي تلبية الاحتياجات الانمائية للصومال على المدى البعيد . وبالطبع ، ستسهم بنفس الطريقة في بلدان افريقية أخرى . وهي تذكّر بالصلات القوية القائمة من خلال اتفاقية لومي وسياسة حوض البحر الابيض المتوسط الجديدة مع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية . في هذا الصدد ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا في افريقيا ، التي لا يزال العديد منها يعاني من أعباء الدين الثقيلة . وتعتزم المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء التعاون مع جميع المنظمات ذات الصلة بغية النهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية في القارة . لتحقيق هذه الغاية ، تعلق أهمية كبيرة على التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية . وهي تلاحظ أن البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا ، الذي اعتمد

في دورة الجمعية العامة السادسة والاربعين ، يوفر اطارا مفيدا للجهود الضرورية للبلدان الافريقية نفسها وللمجتمع الدولي لتنشيط التنمية الطويلة الاجل .

سيكون من الصعب تخفيف حدة الفقر ما لم يحرز تقدم في إبطاء النمو السكاني . لذلك ، تهنئ المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بحرارة الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية على لفته الانتباه الى الصعوبات التي تعترض انتاج الغذاء لنحو ٢٠ مليون نسمة اضافيين سنويا في افريقيا ، والى ايجاد الوظائف الاضافية التي يحتاجون اليها ، والى توفير التعليم لـ ٩٧ مليون طالب اضافي بحلول عام ٢٠٠٠ ، والى الحاجة الى توسيع البنية الاساسية والخدمات الحضرية توسيعا كبيرا . إن هذا مجال عملت فيه الامم المتحدة عملا طيبا ، ولكن لا يزال القيام بقدر أكبر من العمل واجبا بالتعاون مع المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية .

تعتقد المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء أن منظمة الوحدة الافريقية ستواصل القيام بدور هام في الشؤون الافريقية والعالمية بما يتفق مع المبادئ الارشادية لميثاق الامم المتحدة وبالتعاون مع الامم المتحدة . وهي مقتنعة كذلك بأن روابط الصداقة والتعاون القوية التي تربط أعضاء منظمة الوحدة الافريقية والدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية ستزداد قوة باطراد على مدى السنوات القادمة من شتى جوانبها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠١١ (د-٣٠) ، المؤرخ في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٥ ، أعطي الكلمة الآن للامين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية .

السيد سي (منظمة الوحدة الافريقية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفّر انتهاء الحرب الباردة للامم المتحدة فرصا جديدة للوفاء بمهامها وتعزيز السلم والامن الدوليين ، والازدهار للجميع واحترام حقوق الانسان على صعيد عالمي .

واليوم ، أكثر من أي وقت مضى هناك حاجة الى مشاركة الجميع لتحقيق هذه الاهداف . والاتجاه الديمقراطي الذي يغير الآن تغيرا عميقا جميع المجتمعات يجب أن يعبر عنه بزيادة اشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية .

يمكن للأمم المتحدة أن تقدم مساعدة كبيرة في هذه العملية ، وخصوصا انشاء آليات ووضع اجراءات لتعزيز التعاون مع المنظمات الاقليمية .

بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية ، إن علاقات التعاون بينها وبين الأمم المتحدة قد تحسنت بمرور السنين . بيد أنه على ضوء مخاطر التهميش التي تواجهها القارة فإن هذه العلاقات يجب أن تكيف الآن وأن تعزز .

إن أقدم علاقات تعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة تعود الى إنهاء الاستعمار فقد ساعدت كثيرا في تمكين منظمة الوحدة الافريقية من تحقيق أحد أهدافها الرئيسية ، وهو ، على وجه التحديد ، القضاء على الاستعمار في افريقيا . والحالة الوحيدة التي لا تزال قائمة حتى اليوم هي الصحراء الغربية . إن منظمة الوحدة الافريقية تتعاون مع الأمم المتحدة في تنظيم استفتاء ، والاشراف عليه بشأن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في اطار خطة التسوية التي اعتمدها مجلس الأمن في القرارين ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١) .

وفيما يتعلق بمكافحة الفصل العنصري ، إن منظمتينا تتعاونان منذ عدة سنوات من أجل نوعية المجتمع الدولي بالحالة في جنوب افريقيا ، والإبقاء على الضغوط التي تمارس على سلطات بريتوريا بغية تحقيق جملة أمور منها تنفيذ إعلان ١٩٩٠ ، وتوفير المساعدة لضحايا الفصل العنصري .

بيد أن التطورات الإيجابية التي حدثت في السنتين الماضيتين وكذلك عملية المفاوضات الجاري الاضطلاع بها ، مهددة الآن بسبب العنف في جنوب افريقيا. وإن منظمة الوحدة الافريقية التي تشعر بقلق بالغ إزاء هذه الحالة ، قد أوفدت بعثة متابعة الى جنوب افريقيا في أيار/مايو ١٩٩٢ كإسهام ملموس في عملية المفاوضات والجهود الرامية الى إنهاء العنف .

وفي هذا الصدد ، تسر منظمة الوحدة الافريقية بقرار مجلس الامن بالترخيص للأمين العام بوزع المراقبين في جنوب افريقيا . وإذ تولي الاعتبار لتفاقم العنف ، تناشد مجلس الامن تعزيز دور المراقبين ، بما في ذلك النظر في وزع قوات حفظ السلام في المستقبل .

وأما منظمة الوحدة الافريقية ، التي أوفدت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بعثة تحقيق ثانية الى جنوب افريقيا لمدة ثلاثة أسابيع ، فتقوم أيضا بوزع المراقبين في جنوب افريقيا الذين سيتعاونون ، مع الاحتفاظ بحريتهم ، مع مراقبي الامم المتحدة ومراقبي المنظمات الاخرى الموجودين بالفعل في جنوب افريقيا . وأخيرا إن الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية قد عين مؤخرا ممثلا خاصا معنيا بجنوب افريقيا كيما يبقي المسألة قيد الاستعراض .

وهناك مجال آخر تتوقع منظمة الوحدة الافريقية زيادة التعاون فيه مع الامم المتحدة يتمثل في التسوية السلمية للصراعات في افريقيا .

وفي الواقع إن منظمتنا يساورها القلق البالغ إزاء عدد الصراعات في افريقيا وما تتسبب فيه من خسائر كبيرة في الارواح وتدمير للموارد . ويمثل استمرارها عقبة خطيرة للإنتعاش الاقتصادي والتنمية في القارة ، ومصدرا لعدد متزايد من اللاجئين . وفي

١٩٩٠ ، أكد من جديد رؤساء الدول أو الحكومات بمنظمة الوحدة الافريقية في بيان رسمي إصرارهم على العمل معا للتوصل الى تسوية سريعة لكل الصراعات في القارة .

وخلال اجتماع القمة الاخير المعقود في داكار في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٢ ، قرروا إقامة آلية لمنع نشوب الصراعات في افريقيا ولاحتوائها وتسويتها . ودخول هذه الآلية حيز النفاذ الكامل سيتطلب بالتأكيد تعاون الامم المتحدة ومساعدتها .

لذا نرحب بتقرير الامين العام الهام المعنون "خطة للسلام" الذي يتضمن اقتراحات هامة ومفيدة بشأن الدبلوماسية الوقائية وإعادة السلم وحفظه وتعزيزه .

ويعطي بالمثل دورا هاما للتعاون مع الترتيبات أو الوكالات الإقليمية . ونهنيء الامين العام على مبادرته ، نظرا الى أن وفدي يؤمن بأن الوسائل المطروحة في هذا المجال في الفصل الثامن من الميثاق لم تستخدم على النحو الكامل ، وأن ذلك قد أدى في بعض الاحيان الى تأخير تسوية بعض المنازعات .

وفي الواقع إن التعاون المتزايد والمشاورات المستمرة بين الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، وفقا لاليات وإجراءات سليمة ، يمكن أن تسهم في إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، وفي دعم التوصل الى توافق الآراء الدولي بشأن طبيعة مشكلة ما والتدابير التي تتخذ لتسويتها.

بيد أنه ينبغي أن يظل واضحا أن الامم المتحدة تتحمل المسؤولية الاولى عن حفظ السلم الدولي ، وأن عمل المنظمات الإقليمية لا يمكن أن يكون سوى عمل تكميلي وليس بديلا . ولا يمكن للامم المتحدة بأي حال أن تتجنب مسؤوليتها عندما تطلب منظمة إقليمية بعد السعي الى التوصل الى حل سلمي لنزاع ما ، نظر الامم المتحدة في الموضوع وفقا للمادة ٥٢ (٢) .

وبالطبع ينبغي للامم المتحدة وبخاصة مجلس الامن ، أن تشجع إضفاء الطابع الديمقراطي واللامركزي على العلاقات الدولية . بيد أنه ينبغي لها أيضا أن تسعى أولا الى تناول جميع الصراعات على نفس الدرجة من السرعة . وينبغي ألا تتكرر أبدا حالة مثل الحالة في الصومال عندما كان رد فعل مجلس الامن متأخرا نوعا ما .

وتتيح "خطة للسلام" إمكانات جديدة للتعاون ، ولتنسيق أفضل ، ولاتخاذ إجراءات وإقامة آليات أكثر فعالية بين الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية .

وهكذا ، فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية ، إن المنظمات الإقليمية في وضع حسن للقيام بدور هام في توفير الإنذار المبكر بفضل قربها من التطورات وحساسيتها إزاءها في مناطقها . وبغية تعزيز قدرتها في هذا المجال من المفيد إذن الربط بينها وبين شبكة الامم المتحدة للإنذار المبكر بواسطة ترتيبات سليمة .

وفي مجال استعادة السلم ، شاركت الامم المتحدة في العديد من الجهود الرامية الى التوصل الى حلول سلمية للصراعات في القارة . وفي هذا المجال أمكن للافريقيين ، مع إيلاء الإعتبار للحقائق السياسية والخصائص الثقافية ، أن يطوروا الإجراءات والاليات التي أسهمت في إحتواء العديد من الصراعات وتسويتها .

ومؤخرا شاركت منظمة الوحدة الافريقية ، بالتعاون مع الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، في الجهود الرامية الى وقف القتال في مقديشيو بالصومال . وقد أمكن بفضل هذه العملية ، وهي الاولى من نوعها ، حمل المحاربين على التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار لا يزال ساريا . وينبغي أن يشجع هذا النجاح القيام بمبادرات في المستقبل . ولكن ، وفقا لما أكده جدول أعمال القرن الـ ٢١ ، إن العمل الدولي يهدف الى تحسين الحالة التي أدت الى نشوب النزاع أو الصراع في المقام الاول يسهل في بعض الاوقات إعادة السلم . ومع إيلاء الإعتبار للإمكانات المتواضعة للمنظمات الإقليمية ، ينبغي للامم المتحدة أن تتوخى توفير الدعم من النوع الذي ذكرته توا للمنظمات الإقليمية التي تقوم بجهود إعادة السلم .

وفيما يتعلق بحفظ السلم ، ينبغي استخدام أحكام الفصل الثامن ، وبخاصة المادتان ٥٢ (٣) و ٥٣ (١) على نحو أكمل . وعلى أي حال ، من المستصوب أن تساعد الامم المتحدة المنظمات الإقليمية التي ترغب في المساعدة كيما تزيد من قدرتها على المشاركة في عمليات حفظ السلم أو الاضطلاع بها . وعلى أي حال ، ينبغي ألا نترك منظمة دون إقليمية ، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا ، تتحمل العبء الكامل

لعملية لحفظ السلام حينما تكون الامم المتحدة معنية بالامر الى حد كبير . وينبغي للامم المتحدة أن تشجع هذه المبادرات وأن توفر كل دعم لازم لتعزيز فعاليتها .

وفكرة بناء السلم هي إحدى المساهمات الاكثر فائدة "الخطة للسلام" . ونزع سلاح المتحاربين ، وإعادة اللاجئين الى بلدانهم ، ومراقبة الانتخابات ، وإعادة بناء الهياكل الاساسية والمؤسسات - هي كلها أنشطة ضرورية لإدامة اتفاقات السلم . وهنا أيضا يكون التعاون مع المنظمات الإقليمية مطلوبا ، لانه يمثل حالة من العمل الطويل الامد تتطلب الوجود لمدة طويلة من الزمن مما قد لا يكفله سوى منظمة إقليمية .

كنت أود أن أبدي بعض الملاحظات الاولية بشأن بعض المجالات التي يمكن أن نتوخى قيام تعاون فيها بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في تسوية المنازعات . بيد أن منظمة الوحدة الافريقية ستعرض على الامم المتحدة اقتراحات أكثر تفصيلا بمجرد أن تقيم آلياتها الخاصة لمنع نشوب الصراعات واحتوائها وتسويتها .

وقد التزمت عدة بلدان افريقيا وكذلك بلدان أخرى في جميع أرجاء العالم بعملية الانتقال الى الديمقراطية وفقا لإعلان عام ١٩٩٠ بشأن الحالة السياسية والاقتصادية في افريقيا والتغيرات الاساسية في العالم . وتهدف هذه العملية الى تشجيع مشاركة الشعوب في جهود تنمية بلدانها وإدارتها ، وتهيئة المناخ السياسي الذي يضمن حقوق الإنسان ومستوى أعلى من النزاهة والامانة بين الوكلاء الحكوميين .

ومنذ ذلك الحين حدثت بعض التغيرات في الهياكل السياسية لعدة بلدان افريقية ، كما نظمت الانتخابات في عدة بلدان .

بيد أن مشكلة تعميم الديمقراطية مشكلة بالغة التعقيد في افريقيا . فهي تتطلب تغيرات مؤسسية وكذلك تغيرات في الثقافة السياسية - تحتاج كلها الى الوقت . وتؤمن منظمة الوحدة الافريقية بأن من مصلحة افريقيا أن تتم هذه العملية في هدوء وبصورة منظمة ، ومن ثم تشارك على نحو نشط فيها بتقديم المشورة بصورة مستمرة للقادة وبعرض القيام بمساعيها الحميدة في حالات المآزق ، وبالمشاركة بصفة مراقبة في الانتخابات . ونحن ننوي تطوير تعاوننا مع الامم المتحدة والمانحين الآخرين في مجال المساعدة الانتخابية بغية تعزيز مصداقية واستقرار العملية الانتخابية في افريقيا .

ولا تزال الحالة الاقتصادية حرجة في افريقيا . وبالرغم من الاصلاحات التي أجريت والتي انطوت على صعوبات ضخمة في البلدان الافريقية ، فان المؤشرات ليست جميعها مرضية . ولهذا السبب ، وإزاء النتائج الضئيلة التي حققها برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ ، فانه يبدو لوفدي أن من المهم اتخاذ تدابير عاجلة لتنفيذ أحكام جدول عمل الامم المتحدة الجديد للتنمية الافريقية في التسعينات . وعلى سبيل المثال تقول الفقرة ٢٨ من جدول العمل الجديد انه لكي تحقق البلدان الافريقية خلال التسعينيات متوسط معدل نمو سنوي للناتج القومي الاجمالي الحقيقي لا يقل عن ٦ في المائة ، قدرت الامم المتحدة أنه يلزم توفر مبلغ ٣٠ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية في عام ١٩٩٢ ، وبعدها سيلزم ان تنمو المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الحقيقية بنسبة ٤ في المائة في المتوسط في السنة وسيكون من المفيد في متابعة الجدول الجديد أن توفّر المعلومات بشأن التدابير التي تتخذ لتحقيق هذا الهدف .

وبالمثل ، تعتقد البلدان الافريقية أن نجاح البرنامج يعتمد إلى حدّ كبير على تسوية مشكلة الديون . ويتوجه وفدي بنداء من أجل إيجاد حلّ سلمي لهذه المسألة . ومن المهم أن يعزّز الهيكل المكلّف بمتابعة هذه المسألة على مستوى الامانة العامة للامم المتحدة ، وأن يجهّز تجهيزاً كافياً لاداء مهامه في مجالات التنسيق والتعزيز والاعلام . وبالمثل يمكن أن يؤدي وجود جهاز مشاورات حكومي دولي غير رسمي إلى تيسير تبادل المعلومات بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والبلدان الافريقية ، والبلدان المانحة .

وفيما يتعلق بالمجموعة الاقتصادية الافريقية ، فانها تعبّر عن تصميم البلدان الافريقية على ايلاء أولوية للتعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي في عقد التسعينات . إن عملية إعداد بروتوكولات تسير قُدماً على نحو مرض . ومن المستصوب أن توجّه مؤسسات منظومة الامم المتحدة جهودها لضمان التعاون مع البلدان الافريقية صوب إعطاء المزيد من الدعم لإقامة المجموعة الاقتصادية الافريقية ، ويسرّ وفدي في

هذا الصدد أن يضع وكالات متخصصة قد وقعت اتفاقات تعاون مع منظمة الوحدة الافريقية لهذا الغرض .

وفي المجال الاجتماعي ، تعقد منظمة الوحدة الافريقية بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للطفولة المؤتمر الدولي المعني بمساعدة الاطفال الافارقة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في مدينة داكار . إن هذا المؤتمر ، الذي يشكّل جزءاً من عملية متابعة القمة العالمية من أجل الطفل ، سيهيىء فرصة للحوار بين البلدان الافريقية والبلدان المانحة من أجل تعبئة الموارد لصالح الاطفال الافارقة . وأتوجه من هذه المنصة بدعوة كل الدول الاعضاء لأن تشارك على مستوى رفيع في هذا المؤتمر . ولا حاجة إلى أن أؤكد أهمية هذا المؤتمر لمستقبل الاطفال في أفريقيا وللتنمية في قارتنا .

وخلاصة القول أن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية قد أحرز تقدماً متسقاً على مدى السنوات القليلة الماضية ، وخصوصا منذ إعادة تنشيط آلية التشاور . ومن المؤكد أنه يمكن تحسين هذه الآلية ، التي ستستفيد بالقطع من المناقشة الحالية لموضوع التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية . وأخيرا ، أودّ إن أدعو جميع أعضاء هذه الجمعية العامة إلى دعم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.14 ، واعتماده بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا إلى المتكلم الاخير في المناقشة بشأن هذا البند .

وأودّ أن أحيط الاعضاء علماً بأنه بناء على طلب مقدمي مشروع القرار A/47/L.14 يؤجل البتّ فيه إلى تاريخ سيعلن عنه فيما بعد في "اليومية" .

البند ٣٨ من جدول الاعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أودّ أن أحيط ممثلي الدول علماً بأنه على إثر مشاورات جرت بشأن البند ٣٨ من جدول الاعمال المتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ، آخذة في الاعتبار مقرر الجمعية العامة ٤٠٦/٤٦ المؤرخ في

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، يُقترح أن تقرر الجمعية العامة إرجاء النظر في هذا البند على أن يُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والاربعين .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ، آخذة في الاعتبار مقرّرها ٤٠٦/٤٦ ، تودّ أن ترجئ النظر في هذا البند وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والاربعين ؟

تقرّر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظرها في البند ٣٨ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥